

Sursis à exécution fiscal : La contestation totale et sérieuse de l'impôt dispense le contribuable de fournir une garantie (Cass. adm. 2000)

Identification			
Ref 18029	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 121
Date de décision 02/11/2000	N° de dossier 847/4/1/2001	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Contentieux Fiscal, Fiscal	<p>Mots clés</p> <p>منازعة ضريبية, Constitution de garantie, Contentieux fiscal, Contestation partielle de l'impôt, Contestation totale de l'impôt, Motif exceptionnel, Ordre de recouvrement, Sursis à exécution, Taxation d'office, Condition d'urgence, إيقاف تنفيذ, حالة الاستعجال, سبب استثنائي, فرض تلقائي للضريبة, كفالة, منازعة جدية, منازعة جزئية, منازعة شاملة, أمر بالتحصيل, Caractère sérieux de la contestation</p>		
Base légale Article(s) : 117 - Dahir n° 1-00-175 du 28 moharrem 1421 portant promulgation de la loi n° 15-97 formant code de recouvrement des créances publiques. (B.O du 1 juin 2000) Article(s) : 43 - Loi n°30-85 relative à la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) Article(s) : 24 - Loi n° 41-90 instituant des tribunaux administratifs	<p>Source</p> <p>قضاء الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى في مجال الضرائب : Revue N° : 9 Année : 2005 والتخصيل</p>		

Résumé en français

Confirmant le sursis à exécution d'un ordre de recouvrement, la Cour Suprême précise que la condition d'urgence, propre aux procédures de référé, n'est pas requise pour une demande de suspension accessoire à un recours au fond. Seul le « motif exceptionnel », prévu par l'article 24 de la loi n° 41-90 instituant les tribunaux administratifs, est alors exigible.

Par ailleurs, l'obligation de constituer une garantie est écartée lorsque la contestation est jugée sérieuse et porte sur la totalité de l'imposition, notamment en cas de vice de procédure tel qu'une taxation d'office irrégulière. La Haute juridiction énonce que l'exigence de garantie, posée par l'article 15 du dahir du 21 août 1935, est strictement limitée aux contestations ne visant qu'une partie de la dette fiscale.

Résumé en arabe

- التحصيل - إيقافه - الجدية - عدم احترام مسطرة الربط الضريبي.
 - الضمانة - إيداعها - حدود إلزامية ذلك .
- 1) الفرض التلقائي للضريبة دون احترام مسطرة الربط الضريبي المنصوص عليها قانونا حسب الحالة الظاهرة لمعطيات القضية ، يجعل عنصر الجدية متوفرا في النازلة وبالتالي مبررا للاستجابة لطلب إيقاف التنفيذ.
- 2) إن الضمانة المنصوص عليها في المادة 15 من ظهير 21 غشت 1935 لا تكون لازمة إذا كانت المنازة جدية وشاملة للضريبة المطلوب إيقاف تنفيذها.

Texte intégral

قرار عدد 121، المؤرخ في 02/11/2000، الملف الإداري عدد 847/4/1/2001

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل :

حيث إن الخازن العام للمملكة استأنف الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بمكتانس بتاريخ 12.9.1999 في الملف عدد 99.65 وأن هذا الاستئناف جاء داخل الأجل القانوني ووفق الشروط المطلوبة قانونا لقبوله شكلا.

في الجوهر :

حيث إن الحكم المستأنف قضى بإيقاف تنفيذ الأمر بالتحصيل عدد 2000.199.7 المؤرخ في 26/8/1999 الصادر عن قباضة الرشيدية في مواجهة الوحيد مولاي المهدى وذلك إلى حين بت المحكمة في الموضوع .

فيما يتعلق بالسبب الأول :

حيث يتمسك الخازن العام للمملكة بأن حالة الاستعجال غير متوفرة في الطلب.

لكن حيث إن الطلب قدم إلى المحكمة الإدارية التي أصدرت فيها حكمها المستأنف ولم يقدم إلى قاضي المستعجلات، وإن المادة 24 من القانون رقم 41-90 المتعلقة بإحداث المحاكم الإدارية لم تستلزم في طلبات إيقاف التنفيذ سوى أن يكون هناك سبب استثنائي ولا محل للاحتجاج بانعدام عنصر الاستعجال.

فيما يتعلق بالسبب الثاني :

حيث يعيّب المستأنف الأمر المستأنف بخرق الفصل 15 من ظهير 21/8/1935 الذي يشترط لقبول طلب إيقاف تنفيذ الضريبة تيم كفالة ولو يقدم المدعي هذه الكفالة .

لكن حيث إن الحكم المستأنف أورد في تعليمه أن الإدارة الضريبية لجأت إلى الفرض التلقائي للضريبة دون احترام إجراءات الربط الضريبي طبقا للمادة 43 من القانون 30.85 (المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة) فيكون الفرض الضريبي المطعون فيه بحسب الحالة الظاهرة الآن غير مشروع ويكون عنصر الجدية متوفرا في الطلب حسب تعليم المحكمة ولم يناقش المستأنف هذا التعليم فكانت المنازة جدية وشاملة للضريبة المطلوب إيقاف تنفيذها ولا محل في مثل هذه الحالة للتمسك بمقتضى الفصل 15 من ظهير 21/8/1935 الذي لا محل للاحتجاج به إلا إذا كانت المنازة في الضريبة جزئية كما يستخلص من الفقرة الثانية في الفصل المذكور

الذي كان ساري المفعول بتاريخ الإجراء المطلوب تأجيله وكس نفس المبدأ القانون الجديد في المادة 117 منه .
لهذه الأسباب
قضى المجلس الأعلى بتأييد الأمر المستأنف .

وبه صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية السيد مصطفى مدرع والمستشارين السادة : عبد الأحد الدقاد ، أحمد حنين، جسوس عبد الرحمن، نزيهة الحراق، وبمحضر المحامي العام السيد الشرقاوي سابق وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير العفاط.